

## بيان صحفي

### لجنة السياسة النقدية تقرر الإبقاء على أسعار العائد الأساسية

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٢ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوي ١١,٢٥٪، ١٢,٢٥٪ و ١١,٧٥٪ على الترتيب. كما تم الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوي ١١,٧٥٪. كما قرر البنك المركزي المصري زيادة نسبة الاحتياطي النقدي التي تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي المصري لتصبح ١٨٪ بدلاً من ١٤٪. وسيساعد هذا القرار في تقييد السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي.

على الصعيد العالمي، تراجعت توقعات النشاط الاقتصادي نتيجة آثار الأزمة الروسية الأوكرانية. وفي ذات الوقت، استمرت البنوك المركزية في الخارج في تقييد السياسات النقدية عن طريق رفع أسعار العائد وخفض برامج شراء الأصول لاحتواء ارتفاع معدلات التضخم في بلادهم. وقد انخفضت الأسعار العالمية لبعض السلع الأساسية نسبياً، مثل البترول، وذلك نتيجة الانخفاض في الطلب بسبب توقعات الركود العالمي.

أما على الصعيد المحلي، تشير البيانات المبدئية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل معدل نمو قدره ٣,٢٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، مسجلاً معدل نمو بلغ ٦,٦٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، مقارنة بـ ٣,٣٪ خلال العام المالي السابق له. وقد جاء النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقاً للبيانات التفصيلية للتسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ مدفوعاً بمساهمة القطاع الخاص بشكل أساسي، وعلى الأخص مساهمة كل من قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية، والسياحة وكذا التجارة. وفي ذات الوقت، جاء النمو في القطاع العام مدفوعاً بمساهمة كل من قطاع استخراج الغاز الطبيعي، وقناة السويس والحكومة العامة. وعلاوة على ذلك، مازالت بعض المؤشرات الأولية تسجل معدلات نمو موجبة خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن ينمو النشاط الاقتصادي بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً من ذي قبل. ويرجع ذلك جزئياً إلى حالة عدم اليقين والتداعيات السلبية على الصعيد العالمي.

وفيما يتعلق بسوق العمل، استقر معدل البطالة عند ٧,٢٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٢. ويرجع ذلك إلى ارتفاع أعداد المشتغلين وقوة العمل بذات القدر، لتحد مساهمة كل منهما الآخر.

ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر إلى ١٤,٦٪ في أغسطس ٢٠٢٢ من معدل بلغ ١٣,٦٪ في يوليو ٢٠٢٢. وكذلك سجل المعدل السنوي للتضخم الأساسي – الذي يتم احتسابه باستبعاد مجموعة الخضروات والفاكهة الطازجة وكذلك السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً – ١٦,٧٪ في أغسطس ٢٠٢٢ من ١٥,٦٪ في يوليو ٢٠٢٢.

ويرجع الارتفاع في المعدل السنوي للتضخم منذ بداية عام ٢٠٢٢ بشكل أساسي الى صدمات من جانب العرض، وعلى الأخص ارتفاع الأسعار العالمية للسلع. وعلى الرغم من ارتفاع المعدلات السنوية للتضخم، إلا أن المعدلات الشهرية سجلت نسب أقل مقارنة بأعلى مستوياتها المسجلة خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٢٢.

وفي ضوء ما تقدم، تري لجنة السياسة النقدية ان أسعار العائد الأساسية الحالية مع زيادة نسبة الاحتياطي النقدي التي تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي المصري تتسق مع تحقيق هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط. وستواصل اللجنة تقييم تأثير قراراتها على توقعات التضخم وتطورات الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط، أخذاً في الحسبان انه لايزال أثر قراراتها السابقة برفع اسعار العائد الأساسية بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس خلال عام ٢٠٢٢ ينتقل الي الاقتصاد. أما فيما يخص معدل التضخم المستهدف للبنك المركزي والبالغ ٧٪ ( $\pm 2$  نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢، فإنه من المتوقع وبشكل مؤقت ارتفاع معدلات التضخم عنه. ويؤكد البنك المركزي التزامه بتحقيق معدلات تضخم منخفضة ومستقرة على المدى المتوسط وهو شرط أساسي لتحقيق معدلات نمو مستدامة. وسوف تتابع اللجنة عن كثب كافة التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية ولن تتردد في استخدام كافة أدواتها النقدية لتحقيق هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط. كما تؤكد اللجنة على أن أسعار العائد الحالية تعتمد بشكل أساسي على معدلات التضخم المتوقعة وليس المعدلات السائدة.

قطاع السياسة النقدية

monetary.policy@cbe.org.eg